

صراع على الجيش والسلطة وفق السيناريو الليبي السودان على مشارف حرب أهلية

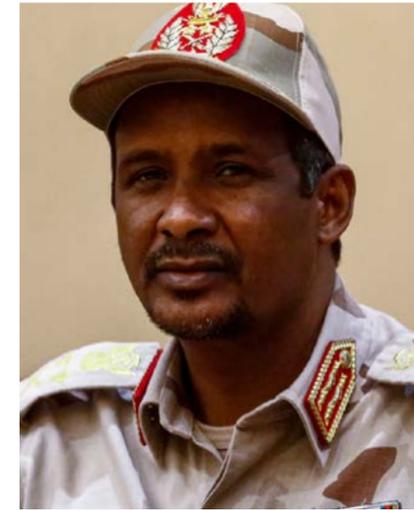
انفجر السودان مرة واحدة في حرب داخلية وقتال شوارع تركز في العاصمة الخرطوم. البلد الذي انضم الى لائحة دول الربيع العربي في العقد الماضي واطيح رئيسه عمر البشير اسوة برؤساء اخرين في دول عربية افريقية، وخرج من هذه التجربة باقل اضرار ممكنة، عاد ودخل في اتون صراع دموي مرير عرف الجميع كيف بدا ولكن لا يعرف احد كيف سينتهي

ومتواجهتين في السلطة وعلى الارض وتتبعان لقيادتين متنافرتين متنافستين، ولواحدة منها (الدعم السريع) وضعية خاصة مستقلة تضعها خارج قيادة الجيش وامرتها.

هذا الصراع استمر في الفترة الاخيرة وبدا ان هناك حالة تأهب عند الطرفين وحشدا متبادلا للقوى والاسلحة، وسط تبادل الاتهامات: الجيش يقول ان محور الخلاف مع حميدتي هو رفضه دمج قوات الدعم السريع في الجيش، وقيامه باستقدام قوات كبيرة الى مدينة مروى شمال البلاد، وكذلك نشر قواته في العاصمة الخرطوم من دون موافقة الجيش ومن دون التنسيق معه. في المقابل، تقول قوات الدعم السريع ان هناك توجهها وقرارا لدى الجيش الى الغائها وشطبها من المعادلة للاستئثار بالمؤسسة العسكرية والسلطة ومقدرات البلاد.

الجيش يقول ان قوات الدعم السريع تقود تمردا وانقلابا على الجيش، ويطمح قائدها "حميدتي" الى السيطرة على الجيش والاستحواذ على قراره. فيما يقول الدعم السريع ان الجيش يقود انقلابا على العملية السياسية والمرحلة الانتقالية، ويدفع في اتجاه المواجهة العسكرية، ويتهرب من التفاوض والحوار حول ملف الاصلاح الامني والعسكري. وفي ظل هذا الاحتقان والتحشيد ولغة التحدي والتعبئة والتحركات العسكرية على الارض، وصلت الامور الى حد الانفجار واندلاع الحرب الداخلية وقتال الشوارع والمواقع.

هناك حالة استنفار واسعة على المستويين الاقليمي والدولي لاحتواء الوضع ووقف العمليات العسكرية واعادة الهدوء، ونقل الصراع من الشارع الى طاولة المفاوضات. هناك حالة ضاغطة وشاملة في اتجاه وقف القتال من دول فاعلة ومؤثرة، مثل امريكا وبريطانيا ومصر والسعودية، ومن منظمات دولية واقليمية مثل الامم المتحدة ومجلس الامن



محمد حمدان دقلو (حميدتي).



عبد الفتاح البرهان.

هذا الانفجار حصل بسبب عدم نجاح الثورة الشعبية في الوصول الى تغييرات واصطدمت بواقع سيطرة الجيش على الدولة العميقة ومفاصلها، واستمرار سياسة وضع اليد العسكرية على الدولة والنظام، وعدم الشروع في مرحلة انتقالية تقود الى النظام المدني الديمقراطي.

الازمة كانت في نهايات عمر البشير بين النظام والشعب، وبين العسكريين والمدنيين، وترجمت تظاهرات وصدامات في الشارع ظلت تحت السيطرة. الان الازمة اخذت وجهة مختلفة تماما وانفجرت بين العسكريين، وتحديدا بين الجيش السوداني الذي يقوده عبدالفتاح البرهان وقوات الدعم السريع التي يقودها محمد حمدان دقلو الشهير بـ"حميدتي".

الازمة انفجرت حرب شوارع وحرب سيطرة على المواقع الحساسة، مثل القصر الجمهوري ومقر القيادة العامة للجيش والمطارات ومحطات البث



المعارك في الخرطوم.

والجامعة العربية والاتحاد الافريقي ومنظمة "ايغاد". وهناك افكار مطروحة ومتداولة كمخارج اللازمة، مثل ايجاد حل لمشكلة الدعم السريع وخروج قواته من العاصمة الى المناطق ونشر قوات حفظ سلام عربية في الخرطوم، واطلاق العملية السياسية في السودان، ووضع نظام سياسي جديد ينهي الهيمنة العسكرية ويعطي المجتمع المدني مده.

لكن، رغم هذه الضغوط والمناشدات والمدخلات الدولية، من غير المتوقع ان تسفر عن وقف سريع للحرب المرشحة للاستمرار والتدرج بسبب طبيعتها الشائكة والمعقدة، حيث يعتبر كل طرف انه يخوض معركة مصيرية وجودية. ولعل اصعب

والجانب الاخر من هذه المعركة هو حروب البيت الواحد، حرب الحلفاء (سابقا) الاعداء (حاليا)، الحروب التي تكون من نوع حرب حياة او موت. فالجيش السوداني يعتبر انه يخوض معركة تثبيت وابقاء الدولة في استقرارها وسلامتها ووحدتها وقوتها مؤسساتها، وان هذه المعركة لن تتوقف قبل القضاء على التمرد والغاء قوات الدعم السريع بعدما تحولت الى ميليشيا. وبالتالي، فان الجيش لن يتجاوز مع الدعوات الدولية للتهديئة ومع المبادرات السياسية الا بعد ارساء وضع متقدم له على الارض وتحقيق مكاسب ميدانية كافية للاعلان عن انتصاره وهزيمة الطرف الاخر "السريع". ذلك ان اي تراجع او تهاون

"قوات الدعم السريع"

نشأت قوات الدعم السريع في عهد الرئيس السابق عمر البشير. في البداية كانت قوة شبه نظامية تابعة لجهاز الامن الوطني (المخابرات) منذ صيف العام 2013، وتم تطويرها من وحدة تابعة لقوات حرس الحدود واولك اليها البشير دورا مهما في قمع الحركات المتمردة في دارفور وفي جنوب كردفان والنيل الازرق. مطلع العام 2017، اقر البرلمان السوداني قانون قوات الدعم السريع، فانتقلت بموجبه امرتها من المخابرات العامة وصارت تتبع مباشرة للقائد العام. في العام 2018 وقفت قوات الدعم السريع الى جانب الاحتجاجات الشعبية ووقف قائدها حميدتي ضد الرئيس البشير وخالف اوامره. حميدتي الذي اعطاه البشير رتبة فريق اول (مع انه غير حائز الشهادات والشروط المطلوبة لهذا الموقع)، تحالف مع عبدالفتاح البرهان رئيس المجلس العسكري الانتقالي، واصبح نائبا له، مما اعطاه نفوذا ودورا اقوى، خصوصا وان تعديلا اجراه البرهان على قانون قوات الدعم السريع اعطاه مزيدا من الاستقلالية عندما اصدر مرسوما حذف بموجبه مادة في القانون كانت تنص على خضوع هذه القوات لاحكام قانون القوات المسلحة. يبلغ عدد هذه القوات نحو 100 الف بين ضابط ومقاتل، وتنتشر في كل انحاء البلاد، وخصوصا في الخرطوم، كما تملك تمويلا ذاتيا عبر هيمنتها واشراقها على مناجم الذهب في دارفور وعلى شركات وقطاعات اقتصادية.

الان والذهاب الى التفاوض قبل تحقيق تقدم حاسم على الارض، سيصب في مصلحة "حميدتي" ويكسبه مزيدا من النفوذ والتاثير والمشاركة في القرار، ويكسر ثنائية عسكرية ووضعا غير مستقر في ظل صراع مفتوح. في المقابل، ان قوات الدعم السريع تستمر في القتال ولن تقدم تنازلات ومؤشرات ضعف وتراجع، ولن تتخلي عن مواقعها ودورها وسلطتها والوضعية الخاصة التي راكمتها على مدى عشر سنوات، وستواجه حرب الغاء تشن ضدها، ولن ترضى ان يجري شطبها واخراجها بالقوة ومن دون ضمانات ومكتسبات تبقيها في المعادلة العسكرية والسلطوية.

قوات الدعم السريع اتخذت قرارها بالصمود والمواجهة على طريقة افضل وسيلة للدفاع هي الهجوم، وقيادة الجيش اتخذت قرارها بالمضي قدما على طريق الحسم العسكري وعدم التوقف. لكن الحسم اذا كان ممكنا ومتاحا، فانه بالتاكيد مكلف ولن يكون سهلا ولا سريعا. واذا كان الجيش يتمتع بتفوق في العدد والسلاح والامكانيات والقدرات، وفي يده الاسلحة الاستراتيجية والحيوية (الطيران والبحرية والصواريخ والدبابات والمدافع والمخابرات)، فان قوات الدعم السريع لديها الحد الكافي من الاعداد والاسلحة والمدركات والسيارات الرباعية الدفع ما يكفي للدخول في قتال طويل الامد، ولديها، وهذا هو الهم، قدرة اكبر على الهجمات والمناورات القتالية في حرب الشوارع، وعلى ان تحدث حالة واسعة من الفوضى والتخريب والارتباك.

في حرب يسعى فيها الجيش الى الغاء وتذويب الدعم السريع، ويسعى فيها قائد الدعم السريع حميدتي الى ان يصبح هو قائد الجيش، يبدو الحسم العسكري صعبا ومتعذرا، الا اذا حصل طارئ غير محسوب من نوع اغتيالات او خيانات. ففي موازاة المواجهة المستشرية، وفي انتظار كيف ستتطور العمليات العسكرية، فان الانظار تتجه الى عاملين مؤثرين على موازين القوى والنهائيات: العامل الداخلي ولمن يعطي الشعب والرأي العام ثقته وتأييده. والعامل الخارجي الاقليمي والدولي وما اذا كان سيظل محصورا في ضغوط وتدخلات ومناورات سياسية لوقف الحرب، ام سيتطور الى دخول على خط الصراع لتغذية الحرب واطالة امدها والافادة منها؟